

المستخلص:

إنّ قضية الأقليات ذات سمات مشتركة على مستوى دول العالم, فهي ليست قضية محلية أو مقتصرة على حالة أو دولة محددة, فضلا عن أنها قضية ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب, وإنما هي قضية قديمة وجديدة في الوقت ذاته, فهي قضية مستمر مع كل حدث أو حالة من المشاكل, التي تؤدي بالنتيجة إلى عدم الإستقرار في الدولة, التي تمتلك تنوعاً كبيراً من الاقليات.

وإنّ قضية الأقليات تتسم بالحدة والخطورة ضمن المجتمعات كثيرة التنوع, فإذا أصرّ جزء من الشعب, كانت ولا تزال في ظل المجتمعات على تمييز نفسه ضمن مجموعات عرقية أو قومية أو دينية أو مذهبية أو غيرها من التصنيفات, وتحاول الكتل ضمن هذه التصنيفات أن تظهر مشكلة يطلق عليها (مشكلة الاقليات), وتصيح المشكلة أكبر وأكثر حدة كلما تعاملت معها الحكومة بأنها قضية أو مصير جزء من الشعب, وليس قضية أو مصير الشعب أو الوطن ككل.

وإنّ دراسة آليات تحقيق التوافق والانسجام المجتمعي لا يقتصر على مجاميع الأقلية ودمجه, بل ككل حتى نصل في النتيجة لتحقيق الوئام والانسجام المجتمعي.

Abstract:

The issue of minorities has common features at the level of the world and is not a local issue or is limited to a specific state or state. Moreover, it is an issue that is not born today or yesterday, but is an old and new issue at the same time. It leads to instability in a country with a large diversity of minorities.

The issue of minorities is acute and dangerous within societies of great diversity. The problem becomes bigger and more acute as the government treats it as an issue or the fate of a part of the people, not the cause or fate of the people or the nation as a whole.

The study of mechanisms to achieve social harmony and harmony is not limited to minority groups and integration, but as a whole until we reach the result to achieve harmony and social harmony.